

والحقيقة أن كلام أولمان Ulman يأخذ شكل ظاهرة من ظواهر
عموميات اللغة Universals، لكن ظاهرة الدلالة بالمذكر على المؤنث أو
العكس في لغتنا العربية تأخذ خصوصية، ففي الصياغة والتركيب العربيين
للشعر قد تعدُّ المسألة في إطار الضرورة الشعرية ومحاولة التوفيق بين التركيب
اللغوي المستخدم ونوع البحر، كما أنها في آيات القرآن الكريم والنثر العربي
تعدُّ المسألة في إطار الصياغة العربية المألوفة لدى العرب الأقحاح أو جرياً على
عرف الاستخدام الفنى. وحديث أولمان عن اتخاذ اللفظة أكثر من دلالة في
المعجم أظنها في العربية نابعة من الاستخدام العربي ففي لسان العرب لابن
منظور نجد للفظ الواحد عدة دلالات، قد تصل إلى الشيء ونقيضه، ولكن
ليس لابن منظور مطلق تحديد هذه الدلالات بل إن الشواهد العربية
والتراكيب التي يوردها هي التي تجعلنا نستنتج مثل هذه الدلالات، وعلى هذا
فلاستخدام هو المحور الأساسى فى قياس هذه الدلالات، أضف ذلك إلى أن
أولمان يصبغ هذه المقولة صبغةً تطورية، وهو يعدُّها - أى تعدد الدلالات
للمكون الواحد - ميزة من ميزات اللغة، بالرغم من أنه يدخلها فى إطار
فسيولوجى يرجعه إلى مقدرة العقل البشرى وكفاءته فى استيعاب قدر محدود
من المسميات على حين أن حاجياته ومستلزماته - أى الإنسان - تفوق بكثير
كفاءة الذاكرة الإنسانية، ولذا تعدُّ مسألة التعدد ميزة من ميزات اللغة وقدراتها
الإبداعية.

ولما كان المعنى أصل، والإعراب هو فرع المعنى لذا فالعلاقة وثيقة بين
معانى المكونات اللغوية. والوظائف التي تؤديها هذه المكونات فى التراكيب
العربية، لكن أولمان يجعل للمعنى خصوصية فريدة يستقل بها دون الأصوات
والقواعد النحوية والصرفية، والحقيقة أن الأدوات والقواعد النحوية والصرفية
هى المبانى التي يؤدى بها المعنى دوره داخل التركيب ومن ثمَّ وظيفته النحوية.
ويرى أولمان أن اللغة فى استطاعتها أن تعبر عن الفكرة المتعددة بواسطة